

# الانفتاح الاستثماري الأجنبي في دولة قطر

## وكيفية تفاعله في تنمية الاقتصاد القطري

د. خالد شمس محمد العبدالقادر  
عميد كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة قطر - يونيو ٢٠١٨

## المحتويات

### أولاً: المقدمة .. ٣

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي لدولة قطر بعد فرض الحصار عليها .. ٣

- الاستثمار الأجنبي :عامل مكمل ومشارك لقدرات القطاع الخاص الوطني .. ٣
- فتح الاقتصاد المحلي للاستثمار الأجنبي من شأنه ان يسرع في نمو القطاع الخاص .. ٤
- الاستثمار الأجنبي سيساهم في تقليل درجة انكشاف الاقتصاد القطري من حيث الواردات .. ٤
- الاستثمار الأجنبي سيُعجّل من تنفيذ مشاريع التنويع الاقتصادي .. ٥
- الجدوى الاقتصادية لجذب المشاركة الأجنبية في إقامة مشاريع الاكتفاء وبدائل الاستيراد .. ٥

ثالثاً: جاهزية قطر لاستقبال الاستثمار الأجنبي أكثر من أي وقت مضى .. ٦

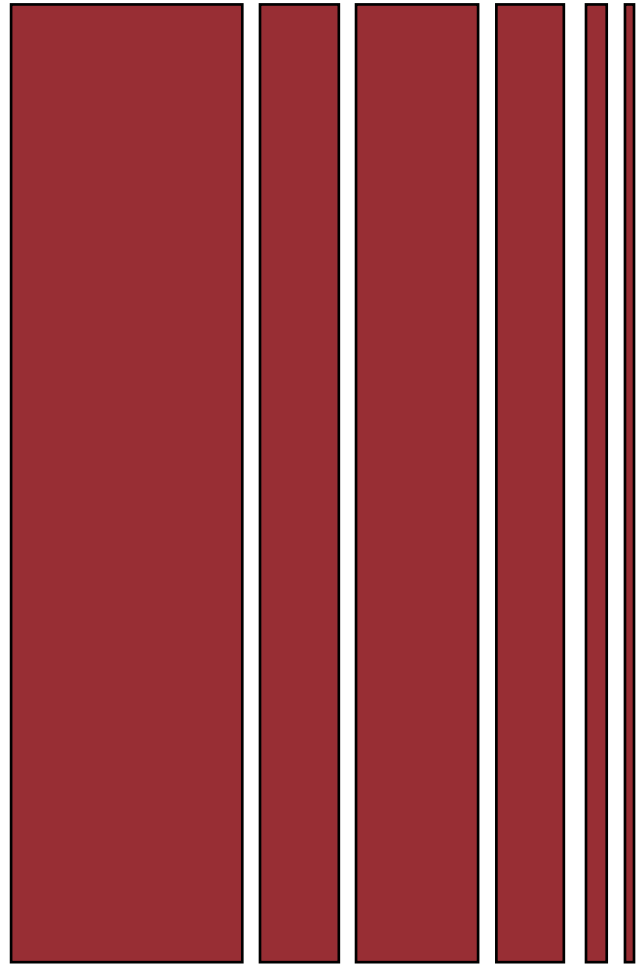
- تنوع الحماية العسكرية والدفاعية لدولة قطر .. ٦
- الحصار اختباراً لقوة اقتصاد قطر، وصموده وصعوده عزز ثقة المستثمرين واعجابهم به .. ٦
- شركات اجنبية كبرى مستمرة في قطر رغم الحصار .. ٧
- التصنيف الائتماني القطري في النطاق الأعلى في سلم التصنيفات الائتمانية .. ٧
- صندوق النقد يضع النمو الاقتصادي لدولة قطر في ٢٠١٨ عند المستوى الأعلى خليجياً .. ٨
- المقيمون والمستثمرون الأجانب في دول الحصار يشعرون بضيق العيش ولا يأمنون .. ٩
- دول الحصار تتعامل بصورة غير حضارية في فرض النظام والقانون والمساءلة .. ٩
- قطر دولة محترمة ومحبة للشعوب والمقيمين .. ٩
- دول الحصار لا تحترم القطاع الخاص لديها .. ١٠

رابعاً: حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي .. ١٠

- حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الاجنبي التي أطلقتها دولة قطر .. ١١
- الاستثمار الأجنبي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة واللوجستية .. ١٢
- الاستثمار الأجنبي وميناء حمد كمركز للتخزين والتجميع وإعادة التصدير .. ١٢
- القاعدة الاستهلاكية وتوظيف دخول ومدخرات غير القطريين محلياً .. ١٣
- فرض الضريبة في دول الحصار .. ١٣

خامساً: الخاتمة .. ١٣

البشرية منها وتطويرها وأيضاً تبوأها المجال الإداري والتسويقي بشكل مستقل واحلالي عبر الزمن. وبعد ان اثبت الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة في قطر فعاليته واستفادة الاقتصاد القطري منه، فقد آن الأوان وخاصة بعد فرض الحصار على دولة قطر في أن يدخل الاستثمار الأجنبي وجهات أخرى في الاقتصاد القطري، وخاصة فيما يتعلق بتلبية احتياجات الاقتصاد المهمة، وأيضاً العمل على تموقع اقتصاد دولة قطر على خريطة الاقتصاد الإقليمي والعالمي، ليس ذلك الموقع فقط في مجال قطاع الطاقة فحسب، وانما في المجال السلعي والخدمي المتنوع.



## أولاً: المقدمة

تتنافس الدول من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي نظراً لأهميته في دفع عجلة النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وبالنسبة لدولة قطر فيتركز معظم الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة، حيث يتميز هذا القطاع بوفرة النفط والغاز وبكميات تجارية عالمية وبانخفاض تكلفة الإنتاج وبالتالي الربح المؤكد. وتستفيد دولة قطر من هذا الاستثمار الاجنبي في جلب التكنولوجيا وفنون الإدارة والتسويق واستغلال وتنمية الطاقات الوطنية وخاصة

## ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي لدولة قطر بعد فرض الحصار عليها

نتوقع ان يساعد الاستثمار الأجنبي في تحقيق عدة منافع للاقتصاد القطري وخاصة بعد الحصار، ومنها:

الاستثمار الأجنبي عامل مكمل ومشارك لقدرات القطاع الخاص الوطني في إقامة وتلبية احتياجات الاقتصاد من السلع والخدمات

قد لا يستطيع القطاع الخاص الوطني بنفسه

الاحتياجات المحلية واحتياجات السوق. ولو اقتصرنا على القدرات والإمكانات المحلية للقطاع الخاص الوطني فإن القدرة الحالية للقطاع الخاص ستحتاج الى وقت طويل لإيجاد بدائل الاستيراد محليا، بل وسيستمر بنا الزمن في الانتظار لحين اكمال القاعدة الإنتاجية المطلوبة لتلبية احتياجات الاقتصاد والسوق. وبدلا من طول فترة الانتظار ومع المرحلة الحرجة بعد فرض الحصار والتي يحتاجها الاقتصاد في احداث تحول نوعي، فإن دخول الاستثمار الأجنبي سيكون مهما في تقوية القاعدة الإنتاجية وتنويعها وإيجاد بدائل الاستيراد للاقتصاد القطري.

الاستثمار الأجنبي سيساهم في  
تقليل درجة انكشاف الاقتصاد القطري من  
حيث الواردات

تستورد دولة قطر معظم احتياجاتها من السلع الاستهلاكية من الخارج حيث تبلغ واردات الدولة قيمة ٣٢ مليار دولار في السنة (٢٠١٧)، أي حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعرض الاقتصاد الى مخاطر التذبذب مع تغير وضع التجارة الخارجية التي يرتبط بها اقتصاد الدولة. ولقد جاءت الثغرة التي استغلها دول الحصار عن طريق انكشاف الاقتصاد القطري على دول الحصار من حيث الواردات بنسبة ١٥٪ من إجمالي وارداتها والتي تتضمن السلع الاستهلاكية منها مثل الالبان والأغذية ما نسبته

ان يفي بكل احتياجات الاقتصاد القطري وخاصة تلك التي تأتي من مشاريع الاكتفاء الذاتي وإحلال الواردات، لذا كان لابد للمشاريع الوطنية أن تتشارك مع الشركات الأجنبية التي ستدخل البلاد لإقامة تلك المشاريع او ان تقوم تلك الشركات بالقيام بها بشكل مستقل بعد ان يسمح لها قوانين الاستثمار الأجنبي التي تم إصدارها، علما بأن الوفاء باحتياجات الاقتصاد القطري أصبح أولوية ملحة خاصة بعد الحصار. والحقيقة أن حجم احتياجات الاقتصاد المحلي من الخارج (لو افترضنا انها ٣٢ مليار دولار حسب رقم الواردات القطري من الخارج) فإن هذا الرقم قد يفوق كثيرا طاقة رأس المال القطري الخاص، وبالتالي قد يحجم او لايسع دخول الاستثمارات الوطنية في توفير قيمة استثمارية تنتهي بقيمة إنتاجية مثل هذا الرقم من الواردات، وبالتالي كان لابد من الاشتراك مع الاستثمارات والشركات الأجنبية او السماح لها بشكل مستقل في اقامتها، لان في نهاية الأمر سيكون الاقتصاد القطري قد وفر لنفسه كثيرا من تلك المنتجات التي كان يجلبها من الخارج بمجرد إقامة تلك المشاريع المنتجة لتلك السلع المستوردة.

فتح الاقتصاد المحلي للاستثمار  
الأجنبي من شأنه ان يسرع في نمو القطاع  
الخاص وتوسيع قاعدته الانتاجية

الاقتصاد القطري في حاجة اليوم قبل أي فترة مضت من توسيع قدراته الإنتاجية لتلبية

الاقتصاد المحلي وأيضاً حجم النشاط المتمثل في عدد الصفقات والتعاملات وتوظيف عوامل الإنتاج وزيادة الاستهلاك في الاقتصاد، الأمر الذي سينعكس على نمو المساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

٨٥% من تلك الواردات. وبعد فرض الحصار على دولة قطر، أدركت الدولة أن هناك حاجة ملحة من أجل تقليل انكشاف الاقتصاد القطري في جانب الواردات، فكان لابد من تعزيز القاعدة الصناعية وتوسيعها بحيث تمد الاقتصاد المحلي بحاجاته.

الجدوى الاقتصادية لجذب  
المشاركة الأجنبية في إقامة مشاريع الاكتفاء  
الذاتي وبدائل الاستيراد

الاستثمار الأجنبي سيُجلب من  
تنفيذ مشاريع التنويع الاقتصادي ومضاعفة  
حجم النشاط الاقتصادي

قد يحجم القطاع الخاص عن كثير من المشاريع ذات الإنتاج المحلي وذلك بسبب ان الاستيراد من الخارج اقل تكلفة. وفي الحقيقة ان هناك مشاريع وخاصة تلك المتعلقة بالاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية هي تدرج في مفهوم الأمن الاقتصادي، وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية من وجودها في الظروف الصعبة أكبر من عدم وجودها، وستوفر الحكومة كل السبل والدعم من اجل وجودها. اما بالنسبة للمنتجات الأخرى فإن النظرة في تصنيعها داخل البلاد ومدى وجود الجدوى الاقتصادية في تصنيعها، فهذا ما قد يستدعي ادخال عامل الابتكار والابداع والذي قد يتطلب خبرة اجنبية او مساهمة اجنبية لإدخالها عليها حتى تحقق جودة وتنافسية وتكاليف وحدة في اقل ما يمكن لتستطيع ان تثبت نفسها في السوق المحلي وتنافس خارج إطار السوق القطري، وهذا الانخفاض في التكاليف سيكون مدعوما بشكل غير مباشر عن طريق البنية التحتية المتطورة

هناك مجالات كثيرة استطاع الاستثمار الأجنبي الذي يشترك مع رأس المال الوطني في الدخول في مجالات استثمارية مختلفة تسهم في استراتيجية التنويع الاقتصادي، مثل قطاع الصحة الذي أصبح ينمو بشكل مطرد وخاصة العيادات التخصصية، وقطاع السياحة مثل إدارة الفنادق والشركات السياحية والمطاعم، والقطاع المالي مثل مؤسسات الصرافة والاستشارات وأيضاً الشركات التي دخلت الاقتصاد عن طريق مركز قطر للمال والتي تربو على اكثر من ١٠٠ شركة مالية واستشارية دولية. لذلك أسهم الاستثمار الأجنبي إلى حد ما في تعميق وتوسيع درجة التنويع الاقتصادي في دولة قطر وذلك بدخول شركات متنوعة تخدم احتياجات الاقتصاد المحلي وتربطه بالاقتصاد الدولي. ومن المؤكد أن دخول هذا العدد الجيد من الشركات الأجنبية ساعد في زيادة حجم الأموال المتحركة ضمن

توفر نوعا من الحماية الرادعة والممانعة لدولة قطر. وبسبب التهديدات المبطنة قامت دولة قطر بتوسيع وتنويع الحماية العسكرية والدفاعية الآنية والسريعة لها، وبدأت هذه الحماية في تأهيل القوة الوطنية أولا، وذلك بتعزيز برامج التدريب العسكري للمواطنين وبتعزيز آليات الدفاع بشراء الأسلحة المتطورة المختلفة. كما قامت دولة قطر بعقد اتفاقيات دفاعية مع دول عديدة. وتوفر تلك الإجراءات والاتفاقيات الآن دفاعا أشمل وأوسع تنوعا، وأيضا توفر حماية رادعة وممانعة تجعل من العدو أن يحسب ألف حساب قبل أن يفكر في غزو قطر، وتثبط همة من يريد السوء بقطر.

وبهذا فإن المستثمر الأجنبي يهمله ان تكون الدولة التي يوجه لها استثماراته آمنة عسكريا وتستطيع ان تحمي نفسها ومكتسباتها من أي عدوان. وبلا شك فإن دولة قطر اليوم أصبحت قوة عسكرية لا يستهان بها وستعمل على طمأنة المستثمر الأجنبي في مسألة احتضان دولة قطر لاستثماراته.

الحصار اختباراً لقوة اقتصاد قطر،  
وصموده وصعوده عزز ثقة المستثمرين  
واعجابهم به

كانت دول الحصار تتربص انهيار الاقتصاد القطري بمجرد فرض حصارها عليها، واشتغلت ابواقها الإعلامية ليل نهار من اجل زعزعة ثقة

وايجارات حكومية منخفضة وميسرة في المناطق الصناعية واللوجستية وأيضا تسهيلات تمويلية مميزة ومزايا أخرى في منافذ التجارة الخارجية مثل ميناء حمد ومطار حمد.

### ثالثا: جاهزية قطر لاستقبال الاستثمار الأجنبي أكثر من أي وقت مضى

لا شك أن دولة قطر والاقتصاد القطري مستمر في حصد المراتب المتقدمة في المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالممارسات التجارية والتنافسية (مثلا الثانية عربيا و ١٨ عالميا) وحتى المؤشرات الاجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية (الأولى عربيا و ٣٣ عالميا)، ولكن دعنا نناقش الظروف والإجراءات الأخرى والتي مرت وقامت بها دولة قطر خلال فترة الحصار والتي ستعطي انطبعا مختلفا للمستثمر الأجنبي في انجذابه لدولة قطر وهي:

تنوع الحماية العسكرية والدفاعية  
لدولة قطر كقوة رادعة وممانعة ترفع الثقة في  
اقتصاد الدولة

لقد سولت لنفوس دول الحصار في القيام بعمل عسكري ما على دولة قطر والاستيلاء على سيادتها واقتصادها. وكانت قطر حينها لديها القاعدة العسكرية الأمريكية والتي كان من المفترض ان

الأجل الحالي والطويل بأن اقتصاد قطر اقتصاد صلب ومتماسك ومستقر ومستدام في النمو والتعاقد، وهذا كله سيصب في ثقة المستثمر وتفضيله لهذا النوع من الاقتصادات كوجهة وحاضنة لتشغيل استثماراته وتنميتها.

### شركات اجنبية كبرى مستمرة في قطر رغم الحصار

ان استمرار الشركات الكبرى والشركات الأخرى العاملة في قطر لهو دليل آخر على فشل دول الحصار في استهدافهم اقتصاد قطر نظرا لاستمرار هذه الشركات في العمل في تأدية نشاطها دون انقطاع، وهذا يدل على استمرار الثقة في اقتصاد دولة قطر ويقينهم في متانة الاقتصاد في مواجهة الحصار. لقد أخطأ دول الحصار في حساباتهم حينما لم يضعوا في عين الاعتبار ان قطر لديها شركات عالمية ومصالح دول كبرى تستفيد اقتصاداتها من اقتصاد دولة قطر، وما يدل أيضا على غياب وعيهم ان الدول التي لديها مصالح اقتصادية في دولة قطر لن تسكت على أي ضرر من قبل دول الحصار في ضرب مصالحهم في الاقتصاد القطري، وبالتالي جاءت مواقف دول مثل ألمانيا وبريطانيا واليابان والصين والولايات المتحدة وتركيا والهند رافضة للحصار وغير مكترثة بالادعاءات التي نسبتها دول الحصار لدولة قطر.

المستثمرين في دولة قطر. واستخدمت دول الحصار دون جدوى كافة أوراقها واقصى أدواتها في التأثير في اقتصاد قطر مثل اغلاق الحدود والمجال الجوي وعدم التعامل بالعملة القطرية وتجميد الأملاك القطرية ببلدانهم، وكذلك اقصى أعمال التخريب مثل المضاربات المحرمة والمشبوهة التي استهدفت العملة القطرية والسندات القطرية والحملة المغرضة لتشويه اقتصاد قطر. وبعد فشل محاولات دول الحصار وافلاس حقائبهم من عوامل التأثير على الاقتصاد القطري، فالآن عرف المراقبون والمستثمرون أن هذا الاقتصاد يمثل حالة نادرة في العالم في وقوفه ضد اشد اختبار يمكن أي يتعرض له أي اقتصاد، بل واثار اعجابهم فيما ورد في صحف مثل الفايننشال تايمز وول ستريت جورنا ونيويورك تايمز وواشنطن بوست وأيضا التقارير الدولية لصندوق النقد وغيرها ذكرت كيف تحولت مؤشرات الاقتصاد القطري مثل معدل الناتج المحلي الإجمالي التجارة الخارجية وأداء البورصة والاقتصاد بشكل عام نحو الصعود، وأيضا استقرار مؤشراتته مثل التضخم ومعدلات الفائدة وسعر صرف العملة. وهذا ما سيفضي الى نتيجة هامة وهي أنه اذا كان هذا الاقتصاد قد تحمل كل هذه الاعمال الاجرامية من حصار واعمال تخريب من قبل دول الحصار فمعنى ذلك ان ما سيتعرض له سيكون اهون بكثير مما تعرض له خلال الحصار، وبالتالي سيتم رسم التوقعات والانطباعات الإيجابية عن الاقتصاد القطري في

### التصنيف الائتماني القطري في النطاق الأعلى في سلم التصنيفات الائتمانية

يقع التصنيف الائتماني لدول قطر في النطاق الأعلى من سلم التصنيف الائتماني المعمول به من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية مثل ستاندرز آند بورز وفتش وموديز وكايبیتال أنتيلجنسس. والجدير بالذكر انه وبالرغم من الحصار فإن تلك الشركات قررت بأن تُبقى تصنيف قطر في ذلك النطاق الأعلى بالرغم من التصرف المتهور في فرض حصارهم على قطر والذي عمق من المشكلة الجيوسياسية في منطقة الخليج وهدد استمرار كتلة مجلس التعاون. ولكن لازالت مؤسسات التصنيف تنظر الى قطر بأنها استحققت ان تتبوأ تلك المنزلة الأعلى من التصنيف الائتماني بسبب اجتماع كل مؤشرات الأداء والقوة الاقتصادية والتماسك الداخلي واستمرار ثقة المتعاملين الخارجيين معها من دول العالم. ولقد ترقب وانتظر دول الحصار في ان ينخفض التصنيف الائتماني لدولة قطر بشكل حاد بمجرد الحصار الا انهم تفاجأوا من عكس ما توقعوا، وظل اعلامهم يضحخ من فقدان قطر درجة بسيطة من تصنيفها وذلك من دون ان يتطرقوا الى أن تصنيف قطر لازال في النطاق الأعلى في سلم التصنيفات الائتمانية. وقد عزز تماسك تصنيف قطر من جلب الثقة

الكبيرة للمستثمرين، وكان ذلك ملحوظا في نسبة الاكتتاب والتغطية العالية للسندات القطرية، وذلك مقارنة بالسندات التي تم طرحها من قبل احدي دول الحصار بالتزامن مع السندات القطرية.

### صندوق النقد يضع النمو الاقتصادي

المتوقع لدولة قطر في ٢٠١٨ عند المستوى الأعلى خليجيا رغم الحصار

توقع صندوق النقد الدولي ان يحقق الاقتصاد القطري نموا حقيقيا بمعدل ٢,٦%. وتعتبر هذه النسبة الأعلى من بين ما توقعه الصندوق بالنسبة للنمو الاقتصادي الحقيقي في منطقة الخليج. ونحن نرى أن نسبة نمو ٢,٦% بالنسبة للاقتصاد القطري هي نسبة متحفظة، وفي حقيقة الأمر نتوقع ان تكون هذه النسبة اعلى بسبب ان اقتصاد قطر وظّف في عام الحصار استثمارات هائلة وموازنة ضخمة للمشروعات الرئيسية ومشاريع كأس العالم وكذلك في اعداد البنية الصناعية للقطاع الخاص والعام وأيضا الدخول في مشاريع تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي ومشاريع احلال منتجات دول الحصار، وأيضا استثمارات في منافذ متصلة بخطوط استيراد وتصدير من والى دولة قطر. كما أن انتاج دولة قطر من الغاز الطبيعي والنفط الخام سيشهد



خاصة أنهم الأكثرية وذلك بالتضييق على حرياتهم والتخوف في ابداء أي تعاطف مع دولة قطر، الامر الذي امتد إلى التردد بهم والتصنت والتجسس عليهم في أماكن سكنهم وأعمالهم.

دول الحصار تتعامل بصورة غير حضارية في فرض النظام والقانون والمساءلة

قامت دول الحصار بحملة اعتقالات لرموز الدين والسياسة والاقتصاد، وكان بطريقة غير حضارية ومن دون اتهامات مسبقة او محاكمات عادلة، وبعد ان شاهد المستثمرون والمقيمون في تلك الدول هذا التصرف فقد نما الى اذهانهم ان دول الحصار لا تأبه ولا تعطي للقانون والمحاكمات العادلة أي اعتبار، فهناك عشوائية وفجائية في التصرفات تؤدي الى زعزعة الكيانات السياسية لديهم وتضرب الثقة في اقتصادهم، الامر الذي ينعكس على مستقبل بقاء وإقامة الاستثمارات الأجنبية في دول الحصار.

قطر دولة محترمة ومحبة للشعوب والمقيمين وهي حريصة على عدم المساس او الاضرار بهم

تمنع دول الحصار أو تتشدد في مسألة الزائرين من دولة قطر إلى دول الحصار سواء المواطنين القطريين او المقيمين، ولم تتبع قطر نفس ما

زيادة مقارنة بالأعوام السابقة نتيجة لارتفاع الطلب العالمي وتحسن أسعار الطاقة.

المقيمون والمستثمرون الأجانب في دول الحصار يشعرون بضيق العيش ولا يأمنون على مستقبلهم وذلك بسبب ما يلي:

1. اتخاذ قرار فجائي في ليلة وضحاها بحصار دولة لديها علاقة طبيعية ومنتامية ومتشعبة معها دون سابق انذار ودون مقدمات. حيث اصطحب المستثمرون على حالة فجائية وخي انهم لا يستطيعون الاتصال بدولة قطر.
2. كان قرار حصار دولة قطر من قبل دول الحصار قمة في عدم النضج السياسي لدول الحصار وخاصة في اذكاء حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة الخليج ونسف اتحاد مجلس التعاون، الأمر الذي شكل هاجسا لدى المقيم الأجنبي في مستقبل بقاءه واقامته في دول تتصرف بكل تهور وقلة في الحس والمسؤولية لنتائج ما قاموا به.
3. هناك عوائل ممتدة ومشاركة من الأجانب وغير المواطنين بين دول الحصار ودولة قطر تم التضييق عليهم وقطع الاتصال بذويهم.
4. هناك حالة عارمة من التذمر والخوف لدى سكان دول الحصار من غير المواطنين

القطري بالائتمان وفي نفس الوقت يكون التاجر في دول الحصار قد حصل على ائتمان من بنكه، وهذه التجارة البينية كانت تحرك بالفعل القطاع البنكي والتجاري. والمشكلة ان اكبر المتضررين في دول الحصار من إجراءات الحصار على دولة قطر هم القطاع الخاص في دول الحصار والذي أُغلق عليهم باب الرزق في تعاملهم مع القطاع الخاص القطري نتيجة لقرار سياسي متهور لا يأبه بمصالح شعوبهم ولا اقتصادهم.

#### رابعاً: حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي ستحرك مركز الثقل الاقتصادي في المنطقة إلى دولة قطر

بالرغم من الاقتصاد القطري يمثل مركزاً وثقلاً عالمياً فيما يتعلق بصناعة وتصدير الغاز المسال، فإن الاقتصاد القطري مؤهل لأن يصبح أيضاً ثقلاً اقتصادياً بشكل شامل وكامل، وأن تصبح دولة قطر دولة جذب مهمة ومركزية للتجارة وإعادة التصدير والصناعة والتعليم والصحة والرياضة والسياحة والمواصلات والمطارات والموانئ والخدمات المالية والعقارية والبنية التحتية والمدن الذكية، وكذلك بتوفير أسباب العيش الكريم. ومن المتوقع ان يسحب الاقتصاد القطري ما حوله من مزايا وتفضيلات نسبية وخاصة في دول الحصار لتتجه الى دولة قطر بشكل متسارع وذلك لعدة أسباب مهمة منها:

قامت به دول الحصار من إجراءات جائرة وغير مسؤولة اثرت بشكل كبير على المواطنين والمقيمين وخاصة العوائل المشتركة، فلم تغلق قطر أبوابها أمام الزائرين من دول الحصار او تتشدد في اجراءاتهم في الدخول الى قطر ولم تمنع من يزور من دول الحصار او يقيم فيها من الأجانب في الدخول الى قطر. كما وضعت دولة قطر مهلة لاستقبال بضائع دول الحصار وبيعها محلياً دون قطع فوري لاستيراد تلك السلع بشكل غير مباشر، كما ان دولة قطر لم تمنع من تدفق الغاز الطبيعي الذي يولد ٣٠% من الطاقة في دولة الامارات وذلك حتى لا يقع الضرر على من يقيم في تلك الدولة.

#### دول الحصار لا تحترم القطاع الخاص لديها

لم تأبه أو تكثر دول الحصار بالقطاع الخاص حيث أن التجارة البينية بين دولة قطر ودول الحصار كان يقوم بها الشعوب والقطاع الخاص. وكانت هناك علاقة وطيدة ومستمرة ومتشعبة ومبنية على ثقة كبيرة بين القطاع الخاص القطري والقطاع الخاص في دول الحصار، حيث كان التجار القطريون والمقيمون يستوردون البضائع ويشتركون في كثير من الصفقات مع القطاع الخاص في دول الحصار، وكانت تلك الصفقات تحرك أيضاً قطاع الائتمان بما فيها الائتمان التجاري والبنكي حيث يبيع التاجر في دول الحصار البضاعة للتاجر

## حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الاجنبي التي أطلقتها دولة قطر

وتتكون الحزمة من قوانين التملك العقاري ومنح التأشيرات والإقامة الدائمة وفتح الاقتصاد للاستثمار الأجنبي فالجدير بالذكر أن سمو الأمير المفدى قال في احدى خطابته اثناء الحصار: أن قطر اليوم لن تكون مثل قطر الأمس. والسياسة الجديدة التي ستصب في هذا الاتجاه هي ان دولة قطر تحتاج إلى وجود المساهمة الأجنبية من اجل استكمال مسيرة تقدمها وتطورها وبروزها في المنطقة بشكل أكثر شمولاً وتوسعا، ويمكن مناقشة ذلك فيما يأتي:

١. إن حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الاجنبي مهمة جدا لاستقطاب رؤوس الأموال واحتضانها، وأيضا إيجاد الآلية المناسبة لوجود تلك الاستثمارات بشكل مستمر عن طريق استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات والتجارب التي تساعد دولة قطر في ان تكون مركز ثقل اقتصادي شامل ومتنوع، حيث أن رؤية قطر ٢٠٣٠ والتي ترمي إلى جعل دولة قطر دولة متقدمة وذات تنمية اقتصادية مستدامة واقتصاد معرفي ومتنوع وابتكاري وابداعي تحتاج الى دور أجنبي مكمل إلى جانب الدور الوطني ليشارك

٢. معه في إيصال قطر إلى تلك الدولة المتقدمة المتميزة في المنطقة.
٢. لقد كشف الحصار ان القطاع الخاص القطري يحتاج الى معادلة وصيغة جديدة حتى يقوم بواجباته نحو تلبية احتياجات الاقتصاد القطري وجعله أكثر تنافسية في المنطقة ولينجح في تحقيق إنجازات تصديرية وينافس على الصعيد العالمي. وهذه الخبرات الأجنبية ستدخل في مشاريع مشتركة او مستقلة مع المستثمر القطري من اجل توسيع نطاق استغلال الموارد في دولة قطر وجلب أفضل التجارب في نشأة الشركات والمشاريع الرائدة.
٣. يجب ان يتركز دخول العنصر الأجنبي من بوابة القطاع الخاص، حيث سيرافق دخوله دخول ونشأة مشاريع عديدة في الاقتصاد يحتاجها ويثبت تنافسيته في أسواق المنطقة، وكذلك فإن دخوله سيزيد من الاستثمار الرأسمالي الثابت وينشط من حركة التداول والاستثمار العقاري، وسيترافق معه أيضا توسعا في قطاع الخدمات مثل التعليم والصحة والرياضة والترفيه.
٤. وافق مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١٧ على مشروع قانون بشأن تملك غير القطريين للعقارات شاملة الأراضي الفضاء والأبنية والوحدات السكنية المنفصلة والوحدات

### الاستثمار الأجنبي وميناء حمد كمركز للتخزين والتجميع وإعادة التصدير

لا شك ان الاعمال المتهورة التي قام بها دول الحصار من إيقاف التصدير لقطر قد أوجد لرجال الأعمال والمستثمرين الفرصة للتحويل الى ميناء حمد وانشاء مكاتبهم وإدارة الإمداد لقطر وذلك عن طريق خطوط مباشرة للاستيراد والتصدير من والى قطر. وقد وجد المستثمرون الأجانب من خلال حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي الفرصة الممتازة في التحول من موانئ الامارات والسعودية الى ميناء حمد، ووجدوا أن ميناء حمد سيلعب دورا محوريا في المنطقة مع البناء الحالي وأيضا التوسعات القادمة، حيث يتميز بميزات فريدة مثل استيعابه لأكثر من ٧,٥ مليون حاوية سنويا علما بأنه استقبل مليون حاوية في العام الأول من افتتاح الميناء. وللميناء قوة تخزينية هائلة تستوعب احتياجات ٢ مليون انسان لثلاث سنوات، كما لديه أرصفة مجهزة بأحدث رافعات التنزيل والمناولة. كما ان الميناء سيتوافر فيه مستودعات التخزين وأبنية ومساحات مختصة بصناعات التجميع وإعادة التصدير. ولا شك ان هناك الكثير من المكاتب تم تحويلها الى دولة قطر وذلك بعد ان فقدت تلك المكاتب سوق دول قطر بعد فرض الحصار، ووجدت ان المناخ الاستثماري والقوانين وبيئة العمل والبنية التحتية الذكية في دولة قطر ستلعب جميعا

المفرزة في المجمعات السكنية. ومن شأن هذه الخطوة أن تمهد الى توسيع عملية التناغم بين تدفق الاستثمار الأجنبي في دولة قطر وتهيئة الظروف المعيشية العالية التي سيجدها في قطر أصحاب تلك الاستثمارات لتكون قطر هي الحاضنة الأفضل لاستثماراتهم وأموالهم.

### الاستثمار الأجنبي والمناطق الصناعية والمناطق الحرة واللوجستية

مع صدور قانون المناطق الصناعية في مايو ٢٠١٨ ومن قبله تعديل قانون المناطق الحرة في نوفمبر ٢٠١٧ فنستطيع القول بأن حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي ستتناغم أيضا مع تخصيص وتوفير المناطق الصناعية والمناطق الحرة وذلك لاستقطاب الاستثمارات والخبرات والتكنولوجيا وافضل الممارسات واشراكها مع استثمارات المواطنين من اجل إقامة الصناعات التي تلبى حاجات الاقتصاد المحلي، وخاصة من السلع التي تصب في الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية، وأيضا إحلال السلع التي يمكن ان تكون بديلا ناجحا لسلع دول الحصار وأيضا بديلا لسلع الاستيراد، وتحويلها الى خطوط تصديرية محققة شروط ومعايير الجودة والمنافسة التي تتطلبها نجاح أي منتج واختراقه الأسواق.

دورا مهما في التجارة الدولية انطلاقا من دولة قطر.

توسيع القاعدة الاستهلاكية وتوظيف دخول ومدخرات غير القطريين محليا في قطر بدلا من أي وجهة أخرى

تعتبر القاعدة الاستهلاكية من الأهمية بمكان لأي اقتصاد. وبالتالي فإن حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي ستعزز الحركة الاقتصادية وخاصة في جانب الطلب والذي سيكون دافعا لدخول الاستثمارات في الاقتصاد ومن ثم توظيفها لتلبية هذا الطلب. ومن جهة أخرى فإن حزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الأجنبي ستشجع استبقاء الدخل والمدخرات وخاصة للعاملين والمقيمين في دولة قطر وذلك لإعادة بثها في الاقتصاد عبر المؤسسات المالية الى قنوات الاستهلاك والاستثمار، وهذا من شأنه ان يعظم حركة النشاط الاقتصادي ويزيد من معدلات نمو الناتج المحلي لدولة قطر.

فرض الضريبة في دول الحصار

ان تريث دولة قطر في فرض الضريبة المضافة وتأجيل تطبيقها كان له الأثر في استقطاب وانتقال الخبرات البشرية من دول الحصار الى دولة قطر بعد ان اثبتت دولة قطر ونالت الثقة اللازمة في انها قادرة على ان تعيش في تميز وتألقي تاركة آثار الحصار تتلاشى كالبخار. ولقد أدى فرض

دول الحصار ضريبة القيمة المضافة على شعوبها ومواطنيها الى رفع تكلفة المعيشة بشكل كبير، وكان من الحكمة ان تكون تلك الضريبة متماشية مع مستوى إضافة الإنتاجية في الاقتصاد، إلا ان ذلك لم يكن الوضع في دول الحصار التي تعاني من تناقص الدخل الحقيقي لدى السكان. وهذا الأمر سيعزز من توجه الخبرات البشرية الأجنبية من دول الحصار الى دولة قطر.

### خامسا: الخاتمة

إن الاستثمار الأجنبي وحزمة قوانين الانفتاح الاستثماري الاجنبي أصبحت ذات أهمية بالنسبة لدولة قطر وخاصة بعد فرض الحصار عليها وتغلبها على آثار ذلك الحصار الجائر. وتكمن تلك الأهمية في حاجة دولة قطر الى اكمال جوانب القوة في الاقتصاد القطري واكمال مسيرة التنوع الاقتصادي التي اخذت فترة طويلة من أجل تحقيقها في اقتصاد دولة قطر. كما أن هناك حاجة ملحة لمشاركة الموارد الوطنية مع الأجنبية في تحقيق الأمن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي وجعل دولة قطر مركز ثقل اقتصادي في المنطقة بشكل شامل وليس في قطاع الطاقة فحسب، وهذا من شأنه أن يجلب المصالح الأجنبية إلى اقتصاد دولة قطر وما يدعو إلى حماية مباشرة وغير مباشرة لدولة قطر بسبب وجود تلك المصالح الاقتصادية الأجنبية بها والتي تستفيد منها دولة قطر والدول الصديقة وأيضا شعوبها المتواجدة على أرض دولة قطر.